Royaume du Maroc
Conseil consultatif des droits de l'Homme

Département Information et Communication

Revue de Presse du Conseil consultatif des droits de l'Homme

المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

LE CCDH DANS LA PRESSE NATIONALE

25 Février 2011

25 فبراير 2011

LE MATiN.ma

CCDH

Convention de partenariat pour la promotion de la santé

Le Conseil consultatif des droits de l'Homme (CCDH) et l'Association marocaine médicale pour la solidarité ont signé, mercredi à Rabat, une Convention de coopération et de partenariat relative à la promotion de la santé dans les régions concernées par la réparation communautaire. En vertu de cette convention, signée par le président du CCDH, Ahmed Herzenni, et le président de l'Association, Mustapha Azzouzi, l'Association s'engage à contribuer à la préservation de la santé et à la réhabilitation des Centres de santé dans les régions concernées par la réparation communautaire à travers l'organisation de caravanes médicales et l'appui des campagnes médicales et des programmes de santé. Dé son côté, le CCDH coordonnera la coopération de l'Association avec les différents acteurs locaux aux termes de cette convention, qui s'inscrit dans le cadre de la mise en £uvre des recommandations de l'Instance Equité et Réconciliation (IER), dans son volet relatif à la promotion des droits économiques et sociaux, en particulier le droit à la santé. L'IER avait, durant son mandat, proposé un programme de réparation communautaire qui vise à réparer les préjudices collectifs des régions ayant connu des violations graves des droits de l'Homme. M. Herzenni a souligné, à cette occasion, l'importance qu'accorde le CCDH à la mise en oeuvre de cette convention qui permettra de consolider et d'encourager l'implication effective de l'ensemble des composantes de la société civile dans le but de réhabiliter les régions concernées par la réparation communautaire.

الأحداث المغربية

أغماني: مشروع قانون الإضراب يحصر تنظيمه في النقابات

جمال أغماني

■ الرباط: الأحداث المغربية

واصل جمال أغماني وزير التشغيل والتكوين المهني الدفاع عن مشروع قانون الإضراب الذي أعدته وزارته، وهو ما سيواصل رفع درجة الاختلاف مع المركزيات النقابية.

وأعلن أغماني في كلمة افتتح بها أشغال الندوة الوطنية حول الحريات النقابية التي عقدتها وزارته بتعاون مع المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، أن مشروع القانون المنظم للإضراب، يعطي الحق في الدعوة إلى الإضراب للنقابات الأكثر تمثيلا ، ويلزم بالمقابل في حالة غياب نقابات أكثر تمثيلية، ضرورة اللجوء إلى مسطرة توفر نصاب معين للدعوة إلى الإضراب وتشكيل لجنة تمثل المضربين، مع عرض كل خلاف على السلطة القضائية للفصل في أحقية الدعوة إلى الإضراب من عدمها.

وزير التشغيل والتكوين المهني جمال أغماني ربط طرح المشروع على الفرقاء الاجتماعيين بضرورة عصرنة العلاقات المهنية بالمغرب، التي تتطلب في نظره التوجه لإقرار قانون تنظيمي للإضراب لتحديد شروط وإجراءات ممارسته، «لكون ممارسة حق الإضراب تكون في الكثير من الأحيان، مصدرا للعديد من الخلافات ما بين الشركاء الاجتماعيين والاقتصاديين في تأويل بعض المقتضيات ومنها:عرقلة ممارسة حق الإضراب من طرف بعض المشغلين، أو عرقلة حرية العمل» يضيف أغماني.

واعتبر جمال أغماني أن المشروع يتضمن منع عرقلة ممارسة حق الإضراب، بل يجرم كل الإجراءات التمييزية المرتبطة بالمس بحق الإضراب.

أغماني برأ المشروع، الذي تنكب وزارته على إيجاد صيغة توافقية حوله مع المركزيات النقابية، من أن يشكل تضييقا على الحق في ممارسة الإضراب، بل اعتبر أنه يحمي هذا الحق، فمضامين تلك المقتضيات، بنظره، «مستمدة من جهة لواقع الممارسة العملية التي راكمتها تجربة بلادنا، ومن جهة ثانية فهي متوافقة لما ينص عليه كذلك القانون المقارن خاصة اجتهادات منظمة العمل الدولية».

■ الجيلالي بنحليمة

Revue de Presse du ... droits de l'Homme

القلم

دورة تكوينية بالخميسات حول اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

ينظم المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، ما بين 24 و26 فبراير الجاري بمدينة الخميسات ، دورة تكوينية حول "مقتضيات اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وممارسات تقديم التقارير" لفائدة فاعلي المجتمع المدني وأطر القطاعات الحكومية المعنية.

وتهدف هذه الدورة المنظمة بشراكة مع التحالف من أجل النهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة والمنظمة الدولية للمعاقين، إلى تقوية قدرات المجتمع المدني في مجال تملك تقنيات التقارير الموازية سواء على مستوى الرصد وتجميع المعطيات ومعالجتها أو على مستوى كيفية صياغتها؛ ودعم قدرات ومؤهلات جمعيات المجتمع المدني، لتتبع الممارسة الاتفاقية ذات الصلة بالموضوع والمساهمة فيها؛ وإرساء أسس جديدة للممارسة الاتفاقية بالمغرب تعتمد مقاربة حقوقية تشاركية ومندمجة أساسها المهنية والتفاعلية؛ وتعزيز قدرات وجهود كل الفاعلين المعنيين بإعداد وتقديم تقرير المملكة والتقارير الموازية.

وأفاد بلاغ للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان أن أنشطة هذه الدورة التكوينية، التي سيؤطرها عدد من الخبراء الوطنيين، ستتمحور حول مفهوم الإعاقة واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وإعداد التقارير الحكومية والموازية المتعلقة بالاتفاقية المعنية.

وأشار المصدر ذاته إلى أن اليوم الأخير من هذه الدورة، التي سيستفيد منها 50 إطارا ينتمون إلى التحالف من أجل النهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة والقطاعات الحكومية المعنية بالإضافة إلى المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان،سيخصص لتنظيم تمرين تطبيقي يرمي إلى تمكين المستفيدين من تملك طبيعة مسار إعداد التقارير وتقديم المعلومات والمعطيات المتعلقة بها في أفق فحص التقرير الوطني من طرف اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة.

ويذكر أن المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان نظم بشراكة مع المنظمة الدولية للمعاقين، في 14 ماي 2009، ندوة حول إعمال اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والبروتوكول الملحق بها، سعت لتقييم المبادرات الوطنية المتخذة من أجل حماية حقوق الأشخاص المعاقين بالمغرب مقارنة مع المقتضيات المعيارية للاتفاقية، وكذا اقتراح التوصيات المناسبة في هذا المجال، بالإضافة إلى التفكير في الوسائل والطرق الملائمة لإعمال هذه الاتفاقية الأممية والنهوض الفعلي بحقوق هذه الفئة من المواطنين.

الصباح
يومية مغربية شاملة

ضحايا سنوات الرصاص يدخلون في اعتصام مفتوح

يطالبون بإدماجهم اجتماعيا وفقا لما جاء في المقررات التحكيمية

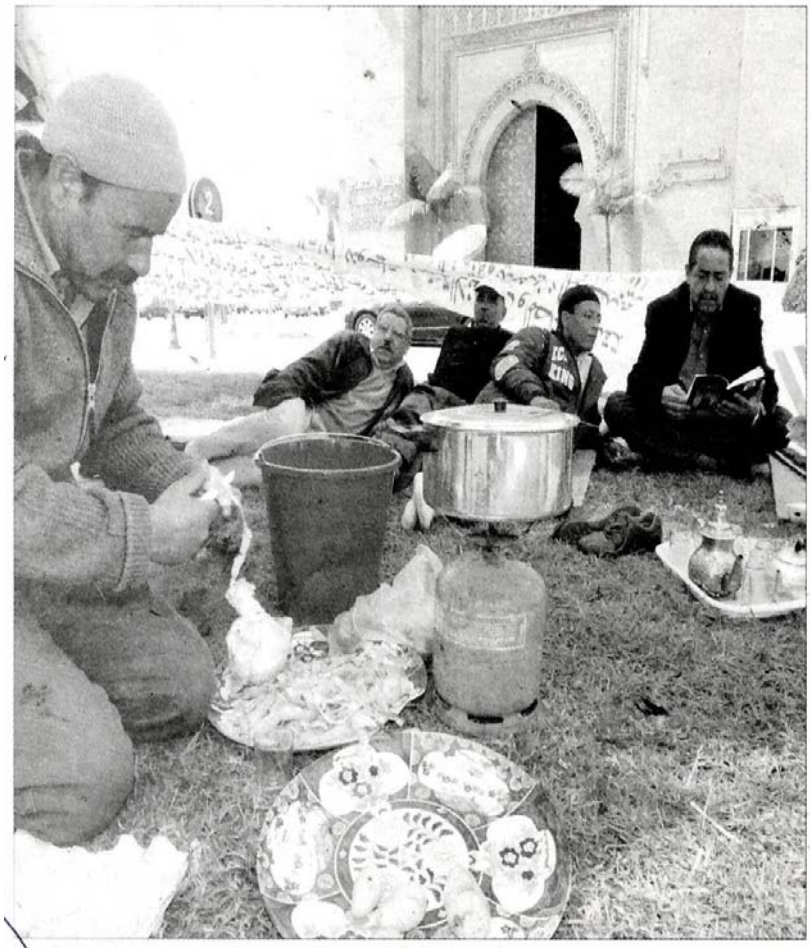

اعتصام سابق أمام المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان (أرشيف)

يخوض ثلاثون شخصا من ضحايا سنوات الرصاص اعتصاما مفتوحا أمام المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان. وأكدت مصادر من هؤلاء ل« الصباح» أن المعتصمين يطالبون بإدماجهم الفوري اجتماعيا وتمتيعهم بالتغطية الصحية وتطبيق المقررات التحكيمية الصادرة في هذا الشأن عن هيأة الإنصاف والمصالحة، فضلا عن توصيات التقرير الختامي لهذه الأخيرة.

وكانت مجموعة المعتقلين السياسيين السابقين وجهت، في وقت سابق، رسالة إلى الوزير الأول من أجل التدخل لتنفيذ القرارات التي أصدرتها قبل ستة أشهر اللجان الإقليمية المكلفة بملف الإدماج الاجتماعي لضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

واعتبرت المجموعة في الرسالة التي حملت توقيعات ستة من المعتقلين السياسيين السابقين الذين كانت هيأة الإنصاف والمصالحة أصدرت لفائدتهم مقررات تحكيمية تقضي بإدماجهم الاجتماعي، مرور ستة أشهر عن الاجتماعات التي عقدتها اللجان الإقليمية التي كان قد أحال عليها المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان الملف من أجل إيجاد حل لمسألة الإدماج الاجتماعي للمجموعة، بأنها تظهر سياسة التماطل التي تطبع مسار تنفيذ الالتزام الذي أعلن عنها الأمين العام للمجلس، خلال شهر أبريل الماضي، إثر جولة الحوار التي تمت بين الطرفين على خلفية الاعتصام والإضراب عن الطعام الذي خاضته المجموعة، والمتعلق بإيجاد حل عاجل لملف هؤلاء الضحايا بشكل استعجالي.

وهددت الرسالة بالعودة إلى خوض إضراب عن الطعام، والاعتصام أمام مقر المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، في حال استمرار تماطل بعض الإدارات في تنفيذ قرارات توظيفهم.

وجرى في وقت سابق خلق لجنة مركزية تضم ممثلين عن المجلس الاستشاري وباقي القطاعات الحكومية، فضلا عن لجان إقليمية ومحلية هادفة إلى إيجاد حلول عملية للأشخاص الذين هم في حاجة ماسة وبصفة مستعجلة للإدماج الاجتماعي.

رشيد باحة

Revue

المساء
ALMASSAE

دورة تكوينية حول اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة

ينظم المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، ما بين 24 و26 فبراير الجاري بمدينة الخميسات، دورة تكوينية حول «مقتضيات اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وممارسات تقديم التقارير» لفائدة فاعلي المجتمع المدني وأطر القطاعات الحكومية المعنية. وتهدف هذه الدورة المنظمة بشراكة مع التحالف من أجل النهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة والمنظمة الدولية للمعاقين، إلى تقوية قدرات المجتمع المدني في مجال تملك تقنيات التقارير الموازية سواء على مستوى الرصد وتجميع المعطيات ومعالجتها أو على مستوى كيفية صياغتها، ودعم قدرات ومؤهلات جمعيات المجتمع المدني، لتتبع الممارسة الاتفاقية ذات الصلة بالموضوع والمساهمة فيها، وإرساء أسس جديدة للممارسة الاتفاقية بالمغرب تعتمد مقاربة حقوقية تشاركية ومندمجة أساسها المهنية والتفاعلية، وتعزيز قدرات وجهود كل الفاعلين المعنيين بإعداد وتقديم تقرير المملكة والتقارير الموازية.

Annahar Al Maghribia
النهار المغربية
يومية مستقلة

الاهتمام بالأشخاص ذوي الإعاقة

ينظم المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، ما بين 24 و26 فبراير الجاري بمدينة الخميسات ، دورة تكوينية حول "مقتضيات اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وممارسات تقديم التقارير" لفائدة فاعلي المجتمع المدني وأطر القطاعات الحكومية المعنية.

وتهدف هذه الدورة المنظمة بشراكة مع التحالف من أجل النهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة والمنظمة الدولية للمعاقين، إلى تقوية قدرات المجتمع المدني في مجال تملك تقنيات التقارير الموازية سواء على مستوى الرصد وتجميع المعطيات ومعالجتها أو على مستوى كيفية صياغتها؛ ودعم قدرات ومؤهلات جمعيات المجتمع المدني، لتتبع الممارسة الاتفاقية ذات الصلة بالموضوع والمساهمة فيها؛ وإرساء أسس جديدة للممارسة الاتفاقية بالمغرب تعتمد مقاربة حقوقية تشاركية ومندمجة أساسها المهنية والتفاعلية؛ وتعزيز قدرات وجهود كل الفاعلين المعنيين بإعداد وتقديم تقرير المملكة والتقارير الموازية.

وأفاد بلاغ للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان أن أنشطة هذه الدورة التكوينية، التي سيؤطرها عدد من الخبراء الوطنيين، ستتمحور حول مفهوم الإعاقة واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وإعداد التقارير الحكومية والموازية المتعلقة بالاتفاقية المعنية. وأشار المصدر ذاته إلى أن الأخير من هذه الدورة، التي سيستفيد منها 50 إطارا ينتمون إلى التحالف من أجل النهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة والقطاعات الحكومية المعنية بالإضافة إلى المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان،

سيخصص لتنظيم تمرين تطبيقي يرمي إلى تمكين المستفيدين من تملك طبيعة مسار إعداد التقارير وتقديم المعلومات والمعطيات المتعلقة بها في أفق فحص التقرير الوطني من طرف اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة.

Revue de l'Homme

Annahar Al Maghribia
النهار المغربية
يومية مستقلة

تأهيل صحي للمناطق المشمولة بجبر الضرر الجماعي

وقع المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان ، والجمعية المغربية الطبية للتضامن الأربعاء بالرباط اتفاقية شراكة ،تتوخى المساهمة في التأهيل الصحي للمناطق المشمولة بجبر الضرر الجماعي.

وتلتزم الجمعية المغربية الطبية للتضامن بموجب هذه الاتفاقية، التي وقعها رئيس المجلس أحمد حرزني، ورئيس الجمعية مصطفى العزوزي بالعمل على المساهمة في حفظ الصحة وتأهيل المراكز الصحية بالمناطق المشمولة بجبر الضرر الجماعي، وذلك من خلال تنظيم قوافل طبية، ودعم الحملات الطبية والمساهمة في دعم البرامج الصحية.

ويلتزم المجلس، من جانبه، بالعمل بتنسيق مع الجمعية المغربية الطبية للتضامن على تيسير عملية التنسيق بين مختلف الفاعلين المحليين.

وتندرج هذه الاتفاقية في إطار تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة المتعلقة بجبر الضرر الجماعي في الشق المتعلق بالنهوض بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية لفائدة ساكنة المناطق المشمولة بجبر الضرر الجماعي خصوصا الحق في الصحة.

وأبرز حرزني، في كلمة بالمناسبة، الأهمية التي يوليها المجلس لتنفيذ هذه الاتفاقية الكفيلة بتعزيز استراتيجيته المبنية على تشجيع الانخراط الفاعل لمختلف المكونات المدنية في إعادة تأهيل المناطق المشمولة بجبر الضرر الجماعي.

وأضاف أن استراتيجية المجلس تقوم أيضا على المساهمة في النهوض بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية لساكنة هذه المناطق بما يتلاءم وروح توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة الهادفة إلى تحرير طاقات المواطنين للانخراط في دولة المواطنة والديمقراطية.

من جهته ، أوضح رئيس الجمعية، في تصريح للصحافة، أنه سيتم تفعيل هذه الاتفاقية في أقرب الآجال عبر وحدات طبية متنقلة متعددة التخصصات ستجوب مختلف مناطق المملكة بهدف تقريب الخدمات الطبية من الفئات المجتمعية المعوزة وساكنة المناطق النائية.

يشار إلى أن المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان والجمعية المغربية الطبية للتضامن سبق وأن نظما سنة 2010 قافلة طبية للجراحة العامة وجراحة العيون بعدد من المناطق المشمولة بجبر الضرر الجماعي ويتعلق الأمر بأقاليم وارزازات وزاكورة والراشيدية وميدلت وعمالة الحي المحمدي بالدار البيضاء، حيث تم إجراء فحوصات همت العديد من التخصصات الطبية لفائدة 2289 شخصا وإجراء 289 عملية جراحية لفائدة ساكنة هذه الجماعات.

Revue de Pr
oits de l'Homme